«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للبلاد عند ـ AA بنظرة مستقبلية مستقرة

الإصلاحات المالية تدعم نمو الكويت والاستدامة في السنوات المقبلة

فيصل المزيني: التثبيت يعكس متانة المركز المالي للدولة وقوة مقوماتها الائتمانية

الكويت تتمتع بأصول سيادية واحتياطيات مالية تشكل مصدات أمان لمواجهة الصدمات

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 13٪ خلال عام 2027 وبمتوسط يقارب 8٪ سنوياً خلال الفترة من 2027 إلى 2029





أهمية الاستمرار في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية ودورها المتوقع في تعزيز الإيرادات غير النفطية

مرسوم الصكوك الحكومية خطوة إيجابية نحو تطوير منظومة التمويل السيادي وتوسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للدولة



عضو ومقرر اللجنة العليا لحوكمة التصنيف الائتماني السيادي ومدير إدارة الدين العام فيصل فهد المزيني

ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P Global Ratings) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند مستوى (ـAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وبهذه المناسبة، صرح عضو ومقرر اللجنة العليا لحوكمة التصنيف الائتماني السيادي ومدير إدارة الدين العام فيصل فهد المزيني، بأن هذا التثبيت يعكس متانة المركز المالي للدولة وقوة مقوماتها الائتمانية، وما تتمتع به من أصول سيادية واحتياطيات مالية كبيرة، تشكل مجتمعة مصدات أمان تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمحافظة على استقرارها المالي.

وأوضح المزيني أن التقرير استند في تقييمه إلى مجموعة من المقومات المالية والاقتصادية التي تتمتع بها دولة الكويت، وفي مقدمتها ضخامة الأصول السيادية، وقوة المركز المالي الخارجي، وتوافر خيارات تمويلية متنوعة، إلى جانب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي من شأنها دعم النمو والاستدامة المالية خلال السنوات المقبلة.

وبين المزيني أن تقرير الوكالة تضمن توقعات إيجابية بشأن آفاق النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، حيث رجحت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 13٪ خلال عام 2027، وبمتوسط يقارب 8٪ سنويا خلال الفترة من 2027 إلى 2029، مدفوعا بالتعافي المتوقع في الإنتاج النفطي، إلى جانب تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية والتنموية في القطاعات غير النفطية.

وأشار إلى أن التقرير سلط الضوء على أهمية الاستمرار في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية، ودورها المتوقع في تعزيز الإيرادات غير النفطية، ودعم النشاط الاقتصادي، بما يسهم في ترسيخ الاستدامة المالية وتعزيز آفاق النمو خلال السنوات المقبلة.

كما أكد المزيني أن الوكالة اعتبرت صدور المرسوم بقانون بشأن الصكوك الحكومية خطوة إيجابية نحو تطوير منظومة التمويل السيادي وتوسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للدولة، بما يعزز مرونة إدارة الاحتياجات التمويلية ويدعم تطوير أسواق رأس المال المحلية.

وأضاف أن تطوير الإطار التشريعي لأدوات الدين العام يتيح تنويع مصادر التمويل من خلال الأدوات التقليدية والإسلامية، ويوسع قاعدة المستثمرين، ويعزز فرص الوصول إلى أسواق الدين المحلية والعالمية، بما يدعم كفاءة إدارة الدين العام وفقا للاحتياجات التمويلية للدولة.

كما أكد المزيني أن إقرار المرسوم بقانون بشأن التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية يمثل خطوة مهمة في تطوير منظومة التمويل الإسكاني في دولة الكويت، إذ يوسع الخيارات التمويلية المتاحة للمواطنين المستحقين، ويعزز مشاركة القطاع المصرفي والمالي في نطاق الإسكان.

وفي بيان صادر عن بنك الكويت المركزي بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت، أشار «المركزي» إلى أن وكالة «ستاندرد آند بورز» أكدت أن الأصول المالية والخارجية الكبيرة لدولة الكويت ستمكنها من تجاوز تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح أن الوكالة توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنسبة 1,5٪ خلال عام 2026، مشيرة إلى أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي ساعد تاريخيا على إدارة معدلات التضخم.

وأضاف أن التسهيلات الائتمانية سجلت مستويات نمو قوية خلال عام 2026، مدعومة بالاستثمارات الحكومية واستمرار النمو الإيجابي في الأنشطة غير النفطية، فيما أكدت الوكالة استمرار استقرار جودة الأصول المصرفية بصورة عامة، مع بلوغ نسبة القروض غير المنتظمة نحو 1,5٪ في منتصف عام 2026.

وأشار إلى أن الوكالة اعتبرت أن إجراءات التخفيف الأخيرة التي اتخذها بنك الكويت المركزي ستظل داعمة لقدرة البنوك على تجاوز الاضطرابات الحالية.

الأونصة تهبط إلى 3539 دولاراً بنهاية الأسبوع.. مقابل أعلى مستوى عند 5626 دولاراً في 29 يناير الماضي

هجمة شرائية على الذهب في الكويت.. «ادخار واستثمار»

محلات الذهب تقدم عروضاً على الأوزان الكبيرة لاستقطاب المشترين.. والسبائك تتصدر الاهتمام

أحمد مغربي

بالتزامن مع الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار الذهب في الأسواق العالمية، وتراجع سعر الأونصة إلى مستويات تدور حول 3539 دولارا، بعدما فقدت نحو 2123 دولارا من أعلى سعر سجلته خلال العام الحالي عند 5626 دولارا في 29 يناير الماضي، مقارنة مع ادنى سعر سجله منذ بداية 2026 عند 3502 دولار للاونصة في 20 نوفمبر الجاري، شهدت الأسواق الكويتية خلال الأيام الماضية هجمة شرائية على المعدن الأصفر، وسط إقبال من المواطنين والمقيمين على اقتناء السبائك والمشغولات الذهبية، للاستفادة من انخفاض الأسعار وتعزيز مدخراتهم على المديين المتوسط والطويل.

ولم تفوت محلات الذهب فرصة الانتعاش، إذ سارعت إلى تقديم عروض وتخفيضات على المصنعية، خصوصا للمشتريات ذات الأوزان الكبيرة، في محاولة لاستقطاب أكبر شريحة من العملاء وتحويل التراجعات العالمية إلى فرصة لتنشيط المبيعات.

وأعادت موجة الهبوط الأخيرة الزخم إلى أسواق الذهب المحلية، بعدما دفعت الأسعار المرتفعة خلال الفترات السابقة شريحة من المشترين إلى تأجيل قرارات الاقتناء، انتظارا لمستويات أكثر جاذبية. ومع تراجع الأسعار، عادت شهية الشراء إلى الارتفاع، خصوصا لدى الراغبين في تحويل جزء من مدخراتهم النقدية إلى ذهب، باعتباره أحد الأصول التي يلجأ إليها الأفراد لتنويع مدخراتهم والاحتفاظ بقيمتها على المدى الطويل، رغم ما يتعرض له من تقلبات سعرية.

وتكشف حركة الأسعار العالمية عن حجم التصحيح الذي شهده المعدن النفيس خلال العام الحالي، إذ تراجعت الأونصة من 4327 دولارا بنهاية ديسمبر 2025 إلى 3539 دولارا في ختام تعاملات الجمعة الماضية (20 نوفمبر 2026)، فاقدة بذلك 788,63 دولارا، وبما يعادل انخفاض نسبته 18,22٪ منذ بداية العام، ما يعكس تسارع وتيرة التراجع خلال الأسابيع الأخيرة، ويعزز جاذبية المستويات السعرية الجديدة أمام الراغبين في اقتناء الذهب.

ولم تقتصر المنافسة بين محلات الذهب على الأسعار المعلنة للذهب، بل امتدت إلى المصنعية التي أصبحت إحدى وسائل جذب المشترين، مع تقديم تخفيضات على الأوزان والكميات الكبيرة، بما يتيح للعملاء الاستفادة من انخفاض سعر المعدن وتراجع تكلفة التصنيع في الوقت نفسه، وتكتسب هذه العروض أهمية خاصة لدى الراغبين في شراء المشغولات الذهبية، نظرا إلى تأثير المصنعية المباشر في التكلفة النهائية للمشتريات.

وتصدرت السبائك اهتمامات شريحة من المشترين الباحثين عن الادخار والاستثمار، في ظل توافرها بأوزان متعددة تناسب مختلف الميزانيات، إلى جانب انخفاض تكاليف تصنيع السبائك نسبيا مقارنة بالمشغولات، كما ساهمت التراجعات السعرية في تشجيع بعض المتعاملين على زيادة حيازاتهم القائمة، بينما اتجه آخرون إلى دخول السوق للمرة الأولى للاستفادة من الأسعار الجديدة.

في المقابل، استفادت المشغولات الذهبية من تزامن انخفاض الأسعار مع العروض الترويجية التي تقدمها بعض المحلات، ما عزز جاذبيتها أمام العملاء الراغبين في الشراء لأغراض الزينة والمناسبات الاجتماعية، خصوصا أن تراجع سعر الغرام ينعكس بصورة مباشرة على القيمة الأساسية للمشغولات، قبل إضافة المصنعية والرسوم الأخرى.

وتعكس حركة الشراء في السوق الكويتي ارتباط قرارات المستهلكين بالتطورات السعرية العالمية، إذ تتحول موجات الهبوط إلى فرص لاقتناص المعدن الأصفر بأسعار أقل، في حين تدفع فترات الارتفاع المتواصل بعض المشترين إلى التريث وانتظار تصحيحات سعرية جديدة، ويبرز هذا السلوك بصورة خاصة لدى المتعاملين الذين ينظرون إلى الذهب بوصفه وسيلة للادخار طويل الأجل، وليس مجرد سلعة مرتبطة بالمناسبات.

وتشير بيانات مجلس الذهب العالمي، إلى ارتفاع مشتريات السبائك والعملات الذهبية في الكويت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بنسبة 14,58٪، لتبلغ 5,5 أطنان، مقابل مشتريات للمشغولات الذهبية بلغت 5,7 أطنان، بما يعكس تنامي الاهتمام بالمعدن الأصفر لأغراض الادخار والاستثمار، وتغير تركيبة الطلب المحلي مقارنة بالفترات السابقة.

وامتدت فرص اقتناص الأسعار المتراجعة إلى القنوات الرقمية، بعدما أتاحت التطبيقات المصرفية ومنصات الشركات المتخصصة للعملاء شراء الذهب وبيعه إلكترونيا، بما يوفر خيارات إضافية للراغبين في متابعة التحركات السعرية وتنفيذ عملياتهم دون الحاجة إلى زيارة محلات الصاغة، ويعزز تنوع قنوات التعامل مع المعدن النفيس داخل السوق المحلي.

وعلى الرغم من الإقبال الذي صاحب انخفاض الأسعار، فإن تحركات الذهب تظل مرهونة بتطورات الاقتصاد العالمي واتجاهات الدولار الأميركي وعوائد السندات والسياسات النقدية، ما يجعل استمرار التراجع أو عودة الارتفاع احتمالين قائمين، ويعزز أهمية مراعاة فروق أسعار البيع والشراء وتكاليف المصنعية عند اتخاذ قرارات الاقتناء.

الذهب بضغطة زر.. التطبيقات المصرفية تدخل سباق الشراء

فتحت التطبيقات المصرفية والمنصات الرقمية المتخصصة نافذة جديدة أمام الراغبين في اقتناء الذهب، بعيدا عن الازدحام داخل محلات الذهب، مع إمكانية متابعة الأسعار وتنفيذ عمليات الشراء والبيع إلكترونيا.

ويتيح عدد من البنوك وشركات الذهب المحلية، من خلال حسابات الذهب، شراء السبائك وبيعها عبر التطبيقات المصرفية، إلى جانب خدمات أخرى مرتبطة بالحساب. وتمنح هذه القنوات العملاء مرونة في التعامل مع التقلبات العالمية، خصوصا عند حدوث تراجعات مفاجئة في الأسعار.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المزيد الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

زيد فهد زيد المزيد

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون